المدخل الثقافي لقضايا الإصلاح العربي

إذا كانت الثقافة تشمل أنماط الإنتاج الفكري والمادي للمجتمع وتمثل خلاصة ذاكرته الجماعية وتراثه الذي ما زال حيا يشكل منظومة قيمة ورؤية للكون، فإن فكرة إصلاحها تبدو عسيرة وشاقة، لكنها في الوقت ذاته ليست جديدة أو مستحيلة، فكل التحولات التي طرأت علي المجتمع العربي منذ بداية النهضة ليست سوي حلقات متتالية في مشروع الإصلاح الثقافي الذي يستهدف تغيير الواقع بتحريك العقل الذي يدبر أموره وتحديد الأهداف الجديدة التي يتوخاها. والنظرة الكلية إلى حصاد الإنتاج الثقافي اليوم في مستوياته الإبداعية والمادية للوطن العربي تكشف عن اختلافه الجذري عما كان عليه الوضع في أوائل القرن الماضي، وإن كان لا يستجيب بقوة لكل الآمال المعقودة عليه، ويستشعر كثيراً من الإحباط لمخالفة التوقعات، ويبدو أن السبب الجوهري لذلك هو طبيعة البطء في الحراك العقلي والقيمى من ناحية، والتفاوت بين الأقطار العربية في إيقاع المسيرة من ناحية ثانية.

وربما كان الأجدر بعنوان الورقة أن يصبح " إصلاح الخطاب الثقافي" حتى يكون أكثر اتساقا مع معطيات الإصلاح المقصود والمقدور عليه في المدى المنظور، مع شموله لمفهوم الإنتاج الثقافي أيضا والإستراتيجية المتبعة، لأن الخطاب يتضمن الرسالة وأطراف التواصل في آن واحد، غير أن المضي في نسق الاصطلاح المطروح علي المستويات الأخرى يفرض علينا الإبقاء علي العنوان المذكور دون تعديل ثقافي متميز.

أهمية التغير الثقافي:

ولأن التغيير الثقافي لابد أن ينبثق في قلب حركة المجتمع وأبنائه، من مراجعة الذات ونقدها، وإعادة النظر في مفاهيمها وطموحاتها، في ضوء التحديات التي تواجهها، لضرورة إشباع حاجاتها والتكيف مع الآخرين فإنه لا يمكن أن يفرض من الخارج دون قناعة، وأية محاولة للتغيير الثقافي عنوة بالغزو العسكري تؤدي إلي نتيجة عكسية في عالم اليوم الذي انتهي فيه عصر الانغلاق ومحو الهويات وتغيير الأديان واللغات بالقسر والتسلط، وفرضت منظومة القيم الإنسانية بحقوقها ومؤسساتها نهجا جديدا في احترام التعدد وقبول الاختلاف ورفض القهر والتبعية من منظور حضاري فعّال.

ولأن هذا التغيير المنشود لإطلاق قوي التقدم والإصلاح وتحرير الطاقات العقلية الإيجابية يكمن في جذر الإصلاح السياسي والاقتصادي ويمثل المحرك الأساسي للتحولات الاجتماعية فإن العناية بالبعد الثقافي والشجاعة في توصيف أوضاعه ونقد مكوّناته وتحديد نواقصه تصبح عملا ضروريا يمثل الضمانة الحقيقية لنجاح مشروعات الإصلاح كافة، إذ يمكن وضع أفضل الدساتير الديمقراطية مثلا، لكن تطبيق روحها يتوقف علي اقتناع المحكومين بضرورة المشاركة في اتخاذ القرار وتداول السلطة وجدارتهم بذلك، فإذا ما فرضته علي مجتمع قبلي في بنيته وتكوينه وأفقه وعلاقاته ظل حبرا علي ورق بينما خضعت العلاقات فيه للقوي التقليدية والقيم المألوفة، فلا معنى للديمقراطية عند شعب لا يري نفسه جديرا بتولي أمره ويتقبل راضيا الوصاية عليه، وإن كان العصر الحديث لا يتسع لمثل هذا الافتراض اليوم، فيكفي أن يري علي شاشات التليفزيون عمليات الاقتراع كي يستيقظ فيه حس الطموح ووعي التقدم وشهوة الإصلاح السياسي.

وربما كان تحريك منظومة القيم وترتيب أولوياتها من أدق وأصعب عمليات الإصلاح الثقافي، لأن القوى المضادة للتغيير، صاحبة المصلحة المباشرة في بقاء الأوضاع الراهنة قادرة ومدربة على إلباس المفاهيم وتضييع الحقائق وتمويه الأوضاع. فكم تم تكريس الظلم الاجتماعي ونظم الحكم الشمولية بحجة التوافق مع الأعراف والتقاليد واحترام خصوصيات الشعوب، وكأن بقاءنا قُصَّرا نحتاج إلى ولاة يسودون حياتنا ويسلبونا حريتنا أصبح من مكونات الشخصية العربية التي لا تقبل دخول العصر الحديث بمنطقه. وقد تم توظيف المفاهيم الدينية مثلا – وهي من أكثر عناصرنا الثقافية فاعلية وحيوية وتأثيرا – لهدفين متناقضين في مرحلتين مختلفتين:

- كان الهدف الأول هو التحرير من سطوة الأجنبي المحتل إبّان فترة المد الاستعماري، فأصبح الاستقلال جهادا نبيلا، وأصبح إصلاح الأمور السياسية والاجتماعية على يد مدرسة الشيخ محمد عبده وأنصاره جزءا من حركة التنوير الدينية الداعية إلى بناء أوطان متحررة قوية وتخليص الثقافة من الجمود وتطويرها بالعقلانية والإبداع والتحرر.
- وعندما أوشك هدف التحرير على التحقق نشبت جماعات دينية تبغي السلطة وتعمل على أن تقفز إلى مواقع الحكم فقامت بتوظيف المفاهيم الدينية بطريقة مغايرة تدعو إلى نقض غزل الحركة الأولى وتشجع أكثر الاتجاهات بعدا عن العقل والتنوير، وترتد في حركة تحرير المرأة، وانقضت هذه الجماعات على التجارب الديمقراطية البازغة في الوطن العربي لتجهضها وتصبح ذريعة لأنصار الحكم الشمولي لتعويق تطورنا الديمقراطي وهي تحسب أنها تحسن صنعا باستخدام العنف والقتل وترويع الآمنين باسم الدين البريء من كل هذه الدماء والأفكار.

فالتغييرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها أوطاننا نجحت في حقيقة الأمر نتيجة تفاعل أفكار محددة أسهمت في صوغ اتجاهات في الرأي والحركة، وأدت إلى نشأة أوضاع جديدة في الواقع الملموس، مما يكشف عن خطورة الثقافة السائدة وضرورة نقدها وإعادة بلورة أهدافها الإيجابية. من هنا، فإن مجالات العمل في الإصلاح الثقافي تمضي لتشكيل رؤية جديدة تتبلور حول المحاور المتدرجة على النسق المقترح التالي:

أولا: نقد الوضع الثقافي العربي:

- هناك عدد من المفاهيم الحاكمة تحتاج إلى مراجعة وتقويم، لإقرار المسلم منها، وإعادة النظر في مكوناتها في ضوء المتغيرات الراهنة من أبرزها مفهوم الثقافة وتفاعله مع مستويات الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلاقة ثقافة النخبة بوعي الجماهير ومدى قدرة الخطاب الثقافي على التغلغل فيها والتعبير عنها ورصد حركتها. وكذلك مفهوم الهوية الوطنية والعربية في طبيعته المركبة والمتنامية، الأمر الذي يتطلب وضعه موضع التساؤل النقدي بحيث نتجاوز أشكال التناقض المفتعل والاستقطاب الحاد بين الطرفين، ونمتص بيسر خلاصة التجربة التاريخية لنتطلع لأفق مستقبلي يحترم الخصوصية القطرية وهو يسعى لتأصيل الروابط القومية، بشكل يؤدي إلى الاعتراف بالاختلاف الخلاق والتعدد الثري وقبول التغاير أساسا للتوافق، والمفهوم الثالث الذي يتعين مراجعة تفاعله مع مفاهيم الثقافة والهوية هو علاقة الدين

بالمواطنة ودور المعتقدات المختلفة في تشكيل النسيج الوطني والقومي على أساس من الحرية والاحترام والتعايش السلمي الصحيح والإفادة من الخبرات التاريخية دون الخضوع لنموذجها القديم.

- كما يتطلب نقد الوضع الثقافي إخضاع المؤسسات الثقافية القائمة العملية إعادة هيكلة في ضوء التجربة الراهنة لرفع وصاية الدولة عن عمليات الإبداع وتنشيط وظائفها في توسيع آليات توزيعه وتشجيعه دون تدخل في نوعيته. وكذلك، إطلاق حرية تأسيس المنظمات الثقافية المدنية دون قيود أو شروط. لأن السلطة في مختلف الأقطار العربية تحتكر الإشراف الرقابي على هذه المبادرات التي يقوم بها المجتمع المدني لسد منافذ الأنشطة السياسية المشروعة ولا تولي الجوانب الثقافية حقها من الرعاية والتمويل والتغذية، فلا هي بالساعية إلى تحريك السوق الثقافي في العرض والطلب بقوانينه، ولا هي الراغبة في ترك آلياته الحرة وذلك خشية من بروز الاتجاهات التي تكشف أوضاعها. ويلاحظ أن المؤسسات البنكية والمصرفية تلعب دورا هاما في تغذية الأنشطة الثقافية من احتضان الجوائز والمعارض ومشروعات الإنتاج الإبداعي في كثير من أقطار العالم ولكنها في الوطن العربي لا تتجه إلى هذه الأنشطة إما لقصور في نظم الضرائب عليها وإما لمحدودية ثقافة القائمين على أمرها، فما تنفقه هذه المؤسسات على الرعاية الثقافية والفنية يخصم من وعاء ضرائبها في هذه الدول كعون غير مباشر من الدولة مع ترك الحرية لكل مؤسسة كي تتخذ زمام المبادرة في الميدان الذي تفضله، فبعضها يتجه للفنون التشكيلية وبعضها الآخر يتجه للسينما أو الكتاب أو غير ذلك من الأدوات الثقافية. وقد قضت بعض التشريعات لدينا على إعطاء تسهيلات للأنشطة الدينية فحسب دون بقية وجوه الاتفاق الثقافي مما حصر مجال المبادرات على إقامة الزوايا الصغيرة التي انتشرت دون ضرورة ملحة، لأن أصالة الجانب الديني لدي شعوبنا تجعله في غير حاجة لمثل هذا الإنفاق، مما جعله من قبيل الاحتيال والتظاهر، وأولى بالمشرع أن يطلق المجال لمبادرات المجتمع المدني في كل فروع الثقافة حتى يزدهر العمل الثقافي الملائم لحاجة المجتمع إلى التغيير والتحديث والتنمية الموسيقية والتشكيلية والأدبية والمعلوماتية.

- على أن أسوأ ما تعانيه الثقافة في مجتمعاتنا هو التهميش في نظمنا التعليمية والتسطيح في أجهزتنا الإعلامية والحرب في منابرنا الدينية، فقد أدى تردي النظم التعليمية في بلادنا بدعوى الانتشار الأفقي إلى استمرار عار الأمية يطارد قرابة نصف السكان، وطغى الجانب التقليدي على مناهجنا التعليمية فلم تتحرك لاحتواء المضامين الثقافية الملائمة للعصر الحديث فأصبح الخريجون أنصاف متعلمين لجهلهم بالتربية السياسية والفكر الحر، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر جذريا في مناهجنا التعليمية لتقدم على أسس من تنمية روح الابتكار والإبداع ولنؤسس عقلية علمية في المقام الأول قادرة على النقد واختراع الحلول الجديدة للمشكلات القائمة ولتكف عن حشو الأذهان بمعلومات معظمها مكذوب لخدمة السلطة وتوجهاتها.

كما أن أوضاع الإعلام الذليل التابع للحكومات لدينا تحتاج إلى تغيير شامل فرؤساء تحرير الصحف ينبغي انتخابهم من العاملين فيها دون تدخل الدولة ويجب إطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء الإذاعات ومحطات التلفزة مع

اقتصار دور الدولة على تطبيق القوانين الضامنة لحسن الأداء دون تدخل في آليات التنفيذ، ويعتبر تحرير الإعلام من قبضة السلطة الحاكمة وضمان استقلالية أجهزته الخاصة أبرز مظاهر التحرير السياسي والديمقراطية، ففي اليوم الذي يعاد فيه ترتيب نشرات الأخبار ومانشتات الصحف والمجلات بحيث لا تكون صور الحكام وحركاتهم هي المادة الأساسية المكرسة والمقدسة وإنما يترك لسيل الأخبار أن يتدفق وينهمر دون أولويات سوى ما تفرضه المهنة واهتمامات الناس ورعاية مصالحها وحاجاتها، في هذا اليوم فقط نستطيع أن نسجل ارتفاع مستوى الأداء الإعلامي الحر عندنا وتفاوته في أن يعكس الثقافة التي تنبثق من ضمير أبنائه دون فرض أو وصاية عليه وإذا كان التعليم والإعلام بهذه الخطورة في تشكيل اتجاهات الثقافة السائدة فإن المنابر الدينية لا تقل عنهما أهمية ولا ينبغي أن تظل حكرا على الدعاة بنزعاتهم المختلفة، بل يشترط فيمن يتولى الدعوة بها أن يكون عالما متخصصا لا هاويا مثل بقية المهن كالطب والهندسة والتدريس وغيرها، لأن الهواة الجهلة هم الذي ينساقون إلى إشباع الرأي العام بالخرافات والأساطير والدعاوى المضللة المتعصبة، أما العلماء المتخصصون فهم عادة أشد حذرا وأكثر حكمة في خطابهم الديني، وينبغي لأجهزة الدولة أن تكف عن استغلال الجانب الديني لصالحها وأن تضمن له أكبر قدر من الكفاءة في الأداء والحرية في الممارسة ويترك للمجتمع المدني أن يحدد نوع الثقافة الدينية التي يحتاجها دون وصاية من السلطة، كما يترك للاتجاهات العلمانية المناهضة للتيار الديني أن تمارس عملها بحرية حتى يتم تطوير المفاهيم الدينية بالجدل الخصب بين التيارات المختلفة. مع ملاحظة أن كثيرا من المجتمعات العربية تشهد انتشارا لنوع خاص من التراث الديني المتخلف عن إيقاع العصر والمضاد لروح العلم مما ينبغي مقاومته تعليميا وإعلاميا بالحوار المستنير مع استبعاد التدخلات الأمنية التي تنتج دائما تعاطفا في الشارع العربي مع الاتجاه المقموع. فتنقية الاتجاهات السلفية من مظاهر التعصب والانغلاق والخرافة لا يتم إلا بمشروع نهوضي علماني تنويري تتبناه أجهزة التعليم والإعلام بعيدا عن القمع السلطوي والملاحقة الأمنية. فالدولة المدنية التي لا ترفع شعار الجماعات الدينية وتنمو فيها الاتجاهات الحديثة في الإدارة والسياسة وتيارات الثقافة المعاصرة كفيلة بتذويب مظاهر التشنج وأعراض التعصب والبرء منها بسلاسة دون حاجة لتدخل السلطة، ويكفي أن تتاح الفرصة للشباب لممارسة السياسة من بابها المباشر حتى لا يلجئون إلى التنظيمات الدينية لإشباع طموحهم المستقبلي، وإذا كانت الثقافة الدينية هي المنطقة الحساسة في بنية مجتمعاتنا المعرفية فإن تركها للتفاعل الحر مع الثقافات المدنية العلمية والإعلامية يقصر دورها على الجانب العقائدي الإيجابي دون أن تصبح عائقا في التطور الاجتماعي الصحيح الذي يغير مفاهيمها لملائمة حركة التقدم.

ثانيا: أولويات الإصلاح الثقافي:

نتيجة لهذه الأوضاع السائدة في الوطن العربي تبرز مجموعة من الأولويات التي تحدد مسار اتجاهها المستقبلي طبقا للمحددات التالية:

- العمل بانتظام – وفي جميع المجالات – على سيادة التفكير العقلاني العلمي، وتجاوز المرجعيات الخرافية والأسطورية وحصرها في المجال الفولكلوري الذي لا يمكن التحكم فيه، وذلك بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها والتنسيق بين الهيئات التي تشكل الرأي العام للالتزام الدقيق بمعطيات هذه العقلانية في مناهج التعليم وبرامج الإعلام وأشكال الدعوة الدينية، مع تقليص جانب الغيبيات غير المفهومة وحصره فحسب على المسائل العقائدية، أما بقية جوانب الحياة فينبغي إخضاعها الصارم لقانون السببية لإعادة توجيه العقل الجمعي لهذا المسار التنويري الحاسم، بحيث تلتزم الدولة بأجهزتها المختلفة بهذه السياسة الثقافية العامة دون تهاون أو خضوع لضغط الجماعات المستفيدة من سيادة الجهل والخرافة وتقلص مساحة التفكير العلمي.

من ناحية أخرى فإن الإنتاج العلمي والتكنولوجي والمعلومات يعتبر خيارا ضروريا في الحياة المعاصرة يرتبط بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ولابد من رصد الميزانيات الضخمة الملائمة له ودعوة مؤسسات المجتمع المدني للإسهام النشط في تنميته وتشجيعه، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار حجم هذا الإنفاق بالنسبة للدخل القومي من ناحية وترشيد إنفاقه على المشروعات البحثية بمستوياتها المتعددة من ناحية أخرى، وإذا كانت الثورة الصناعية قد فاتتنا في الفترات الماضية فإن عصر المعلومات والثورة الرقمية مازال إزاءنا يتعين علينا أن نبذل كل الطاقات للمشاركة الفعالة فيه والإفادة من ملايين الشباب العاطل في التدريب والتعليم والمشاركة المعلوماتية، هذه الفورة العقلية هي التي تمتص طاقة الأجيال الجديدة وتنمي قدراتها وتحيلها إلى قوة منتجة هائلة.

- تشجيع حركة الإصلاح الديني واسترجاع طابعها الحضاري التنويري منذ مدرسة الإمام محمد عبده والكواكبي باعتبارهم دعاة النهضة والحرية والتقدم، مما يعني إطلاق الحريات الدينية لمقاومة تيارات التعصب الجاهل والنزعات التي تتبناها الأقليات المحبطة وتذويب طموحات الجماعات التي تلوذ بالدين في مشروعات مدنية حرة تستقطب جهدها وتفتح الباب أمامها للتحقق السياسي والاجتماعي دون حاجة إلى التستر خلف القناع الديني.

ومعنى ذلك إصلاح الخطاب الديني ليكون متسقا مع روح العلم وحكم العقل ومتناغما مع الخطاب الإبداعي دون عداوات وصدامات، فالمفاهيم الثقافية التراثية تتسع للتأويل وإعادة الصياغة بحيث لا تتناقض مع ضرورات الانخراط في مجتمع المعرفة الجديد بعقليته العلمية ومهاراته التقنية وطموحاته المستقبلية. وفي هذا الصدد، فإن على من يمثلون هذا الخطاب المؤثر أن يلتزموا بالمنهج العقلي المستنير وأن يكفوا عن اعتبار محاولة إعادة إنتاج الماضي بمنظومة قيمة التي لا تتلاءم مع مقتضيات التطور رسالة مقدسة، فالشرائع السماوية كلها تسعى لإسعاد الإنسان وتعمير الكون ودفع عجلة التقدم الحضاري للبشرية، وإذا كانت ضرورات العصر تتطلب إعادة الاجتهاد وتحقيق مطالب الأمة في الأخذ بأسباب القوة فإن العلم والمعلومات هما مصدر القوة في العصر الحديث، مما يتطلب إعادة جدولة أوليات الدعاة الدينيين طبقا لأهمية القضايا التي يطرحونها ونبذ كل دعوات التعصب والانغلاق والعودة للوراء.

وربما كان الإصرار على المضي قدما في تحرير المرأة وحل مشكلاتها الثقافية والقانونية بالمساواة العادلة من أهم مرتكزات الإصلاح الديني الحقيقي فتكريس الظلم والتخلف باسم الدين عبر قرون عديدة جعل اكتشاف الجوانب الإيجابية في الخطاب الديني وتأويلها لصالح التحرير والتقدم والوعي النوعي من أبرز مظاهر التجديد الإصلاحي فيه دون انتكاسات.

- ولأن هدف التطوير الديمقراطي وتحقيق تبادل السلطة سلميا هو محور الإصلاح الرئيسي فإن تهيئة المناخ ثقافيا لذلك يصبح أمرا ضروريا، فإشاعة ثقافة الديمقراطية في مناهج التعليم والإعلام ومقاومة نزعات الهيمنة الذكورية في مجتمعاتنا الأبوية وتغيير أساليب التربية التي تعتمد على القمع والقهر تعتبر منطلقات أساسية لتحرير طاقة الطفل والشاب والرجل والمرأة لتشجيع المبادرات الخلاقة وتنمية الفكر الإبداعي الحر.ولا شك أن تحريك ثقافة الديمقراطية سوف يصطدم ببعض العوائق الاجتماعية الراسخة في منظومة القيم منذ عهود طويلة، فتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات يسلب ميزات التقدم في السن أو الوجاهة الاجتماعية ويعطي الألوية للفكر الشاب المبدع الجديد، ويتعين على المثقفين أن يأخذوا على عاتقهم مهمة إشاعة هذا الخطاب الديمقراطي في مستويات أدائهم الفكري والإبداعي، فأن يكف الكبار عن فرض وصايتهم على الأجيال الجديدة وأن تعتبر النزعة الأبوية للحكام عيبا ينبغي التخلص منه إنما هي توجهات محدثة تتطلب مراسا وتدريبا وتغييرا في العقلية السائدة. ويرتبط بثقافة الديمقراطية وضع الإنتاج الثقافي الرفيع في متناول الطبقات الشعبية وإتاحة الفرصة لها للتذوق الموسيقي وممارسة الفنون التشكيلية والاستمتاع بثمارها في مظاهر الحياة المختلفة، مما يتطلب العمل على رفع مستوى الذوق العام والارتقاء بأشكال الإنتاج الثقافي من كتب وموسيقى ومجلات وكسر احتكار الأقليات القادرة له، أي جعل المنتج الثقافي في متناول الجميع مما يعزز ثقة المواطن في ذاته ويضاعف قدرته على المشاركة ويسفر في نهاية الأمر عن شيوع منظومة جديدة من القيم التي تقرب بين ممثلي الفئات المختلفة من رجال ونساء بغض النظر عن المستوى الاقتصادي لهم، وربما كان محو الأمية الثقافية هدفا أساسيا لابد أن تلتزم بأدائه وسائل الإعلام على وجه الخصوص في المرحلة القادمة.

الاعتماد المتبادل في الثقافة العربية:

- إذا كنا قد أشرنا إلى ظاهرة التفاوت الثقافي بين الأقطار العربية نتيجة لتاريخها القريب، فإن جملة القواسم المشتركة التي تجمعها تخفف من حدة هذا التفاوت وتجعل تذويبه ضمن نطاق التعددية المشروعة في الحاضر والمستقبل أمرا مقدورا عليه. وربما كان التراث الماضي بمذخوره المعرفي والديني والعلمي والأدبي أن يكون قوام هذه القواسم لغويا وفكريا، وهنا ينبغي أن ننتبه إلى ضرورة إعمال النقد الفعال في هذا التراث لإسقاط الجوانب السلبية المعوقة منه واستصفاء العناصر الإيجابية البناءة، لأن الإصرار على إبقاء الخلايا الميتة في ثقافة نامية يشل حركتها ويعوق تطورها، ولابد من التواصي بأكبر مساحة ممكنة اجتماعيا من الحرية في هذا الصدد وأن تكف السلطات الرسمية في الأقطار العربية عن المزايدة وإدعاء الوصاية على المثقفين فعمليات النقد الحيوي، بكل ما يصاحبها من معارك، تمثل ظواهر إيجابية لابد من خوضها لدفن مخلفات الماضي والإبقاء

فحسب على ما يتلاءم مع توجهات المستقبل، لا تكاد توجد ثقافة مثقلة بمواريثها تمارس عبادة الأسلاف مثل الثقافة العربية، ولابد لنا أن نتحرر من هذا العبء ونتصرف في ميراثنا بشكل راشد لا يخضع للقهر الدائم، ويتطلب ذلك منا أن نعتد إلى جانب تراثاتنا الوطنية والقومية المحلية بهذا التراث الإنساني الذي أصبح ملكا للبشرية ودعامة لنهضة شعوبها، فتراث عصر النهضة الأوروبي متكأ لنا في صناعة موجتنا الخاصة وأدبيات حقوق الإنسان وثورات التحرير تعنينا في صناعة تصورنا لموقفنا اليوم مثلما تعنينا الجوانب الإيجابية في تراثنا القديم، فتعزيز روح الشراكة الحضارية يتطلب أكثر من مجرد التسامح مع الآخر يتطلب الإقرار بعدم امتلاك الحقيقة وضلال الأعداء، كما يتطلب نبذ كل أشكال العنف المادي والمعنوي في التعامل مع الآخرين وتوهم العداوات وخلط المصالح السياسية بالتوجهات الثقافية والفكرية. وإذا كانت الحريات التي يمارسها الآخرون تؤدي بهم إلى توهم صراعات وحروب ثقافية وحضارية لا حقيقة لوجودها، فإن نضجنا ومعرفتنا بمنجزات حضارتنا وعلاقاتها الحميمة بالثقافات الأخرى السابقة عليها واللاحقة لها يجعلنا في موقف أكثر حكمة وأعمق وعيا بطبيعة التحولات التاريخية.

وإذا كانت منطقتنا العربية هي مهد الأديان السماوية العظمى في الماضي فلا ينبغي أن تكون ميدان صراعها في الحاضر خاصة في عصر لم تعد فيه الأيديولوجيات الدينية هي المحرك الأساسي للتاريخ وأصبحت الحريات الدينية التامة هي قانون العصر، وإذا كانت درجات قربنا من الغرب متفاوتة طبقا للظروف التاريخية لكل إقليم فإن الطابع العام ينبغي أن يعتمد على التعاون والتفاهم والشراكة وتبادل المصالح والتركيز على عمليات التثاقف الخلاق بين الشعوب بآلياتها الطبيعية المتدرجة.

- ويقتضي مبدأ الاعتماد المتبادل في الثقافة العربية على التركيز على ثقافة الشباب في الوطن العربي، بحيث تتوجه إلى ما يسهم في حل مشكلات البطالة وتفتح الحدود بين الدول للعمالة الحرة بأولوية مقننة على غيرها من أبناء الثقافات الأخرى، لأن التجانس الديني واللغوي والنفعي يجعل العربي أولى بموقع العمل من الأسيوي أو الغربي مادام يملك الكفاءة المهنية ذاتها، على أن يتوجه الاهتمام إلى الجوانب المستقبلية في تنمية المهارات التكنولوجية ودخول عصر التواصل الرقمي بكفاءة واستيعاب متطلبات التحديث وأخذ زمام المبادرة في الطفرات التكنولوجية، إن تحويل الشباب العربي إلى طاقة منتجة للمعرفة والمعلومات مسئولية كل المؤسسات العربية من حكومية وأهلية، لأن تنمية بعض الجزر المعزولة يخلق من المشكلات أكثر مما تقدم من الحلول، فالمحيط العربي أولى بتوجيه الاستثمارات إليه طبقا لوعي عربي محلي لا يتسلح بالديماغوغية، ولكنه يحتكم إلى العقل والحكمة والمصلحة المشتركة، وترسيخ هذا الوعي إنما هو عمل ثقافي في الدرجة الأولى يسهم فيه الكتاب والإعلاميون وقادة الفكر المؤثرون في تشكيل الرأي العام.

ومن مظاهر الاعتماد المتبادل التنسيق بين المؤسسات القائمة على الإنتاج الثقافي والراصدة لأشكاله المختلفة في أمرين على قدر كبير من الأهمية:

أولهما: توثيق الواقع الثقافي العربي في مجمله في بيانات وإحصاءات سنوية ترصد آليات الإنتاج وأشكال المتابعة، وكذلك تنسيق الجهود في تنظيم أنشطة النقابات العربية والمهنية

ونشر نتائجها لتحقيق المردود الثقافي لها على كل الأصعدة، خاصة منظمات الطب والهندسة والعلوم والقانون والتربية.

ثانيهما: اتخاذ مؤسسات الجامعة العربية – خاصة بعد تطويرها وزيادة دعمها وفعالياتها- منطلقا للقيام بمشروعات كبرى ذات طابع مستقبلي في الثقافة العربية، مثل تطوير اللغة العربية وتطويعها لأساليب الترجمة الحاسوبية ولتيسير الثقافة العلمية، ووضع الموسوعات العلمية والثقافية لخدمة القارئ العربي، والدخول إلى عصر التنافس الحر مع المؤسسات العالمية في إطار العولمة والمشاركة الفعالة في عصر المعلوماتية بجهد عربي منظم يستوعب ما يتم إنجازه على المستوى القطري ويحتضن المشروعات ذات الطابع القومي التي لا تنفرد به دولة دون أخرى. إن ما يعانيه العرب من تدهور صورتهم في الإعلام الغربي مصدره الافتقار إلى هذا الجهد الموحد المشترك والانكفاء على المشروعات المحدودة في إطارها القطري التي لا تقنع الآخرين، وإذا كانت صناعة السينما والبرامج التليفزيونية الناجحة وكذلك صناعة الكتاب والترجمة مما يحتاج إلى استثمارات ضخمة فإن تكافؤ فرص المشاركة في الإنتاج بين الدول ذات الخبرات الفنية الوفيرة والدول ذات القدرات الاقتصادية العالية دون حساسيات لا مبرر لها هو الذي يتيح الفرصة لإطلاق مشروعات كبرى يمكن أن يحقق عائدا ماديا وأدبيا غير مسبوق، وتفعيل أدوات الإنتاج الثقافي هو الذي يملأ السوق العربية ويجعلها منافسة لغيرها من الأسواق.

ويمكن اقتراح مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى تنشيط الاعتماد المتبادل في الثقافة العربية، تتولاها المؤسسات الحكومية والمنظمات المدنية على السواء وذلك مثل:

- إعفاء الإنتاج الثقافي العربي من كتب وأفلام وصحف ومجلات ومعارض فنية وحفلات موسيقية من كل القيود الرقابية والرسوم الجمركية وإعطاء التبادل بين الدول العربية لهذه المنتجات أولوية على غيرها، كما يمكن دعوة اتحادات الإذاعة والتليفزيون للاتفاق على نسبة مشتركة من برامج البث لا تقلّ في عدد ساعاتها عن نسبة ما يبث من الثقافات الأخرى والارتفاع بمستواها التنافسي في الآن ذاته.
- تنمية مشروعات النشر الإلكتروني المتبادل وتعميمها في كل الأقطار العربية خاصة في الصحف والمجلات الثقافية، وتعميمها لكل الإنتاجات الفكرية والإبداعية، بحيث يقوم اتحاد الناشرين العرب بصياغة اتفاقيات مفتوحة ينضم إليها الراغبون من جميع الأقطار للحصول على النسخ الإليكترونية من الكتب والمجلات وإعادة طبعها في أقطارهم على سبيل التبادل حينا ومقابل رسوم مخفضة لحقوق التأليف والنشر حينا آخر، بحيث ينشط بهذا سوق الكتاب ويتضاعف إنتاجه وتحل مشكلات توزيعه بين الأقطار العربية.
- تنشيط مؤسسات الترجمة العربية الحكومية والأهلية وتنسيق اختياراتها في مسارين متوازيين، أحدهما الترجمة من العربية إلى اللغات الحية، والأخرى الترجمة إلى العربية من هذه اللغات، مع التركيز على الجوانب العلمية والإبداعية والمستقبلية، وتخصيص دعم مادي وإشراف علمي وتوجيه تنسيقي كافٍ لهذه الأنشطة.
- ويمثل هذه المشروعات يمكن للثقافة العربية أن تتجدد ولخطابها أن يتحدث ليسهم بفعالية في تحقيق الإصلاحات التنموية الشاملة في الوطن العربي.